

يعد النزوح القسري من أشد وأخطر الظواهر اللاإنسانية الماسة بالسكان المدنيين، وذلك لما يتعرض له النازحون قسرياً من أضرار كالتشرد وفقدان المأوى وفقدان عوائلهم فضلاً عن الأضرار النفسية التي تلحق بهم وعلى هذا الأساس وإزاء كل ما يعانيه السكان المدنيون من أضرار مادية ومعنوية نتيجة للنزوح القسري فالأمر يستلزم حصولهم على تعويضات عادلة فبتعويضهم تتحقق العدالة الاجتماعية رغم أن التعويض لا يجبر ضررهم إلا أنه يخفف عنهم الكثير مما عانوه خلال تهجيرهم القسري.

إن حق هؤلاء النازحون قسرياً في التعويض إنما يستند إلى القواعد القانونية سواء على المستوى الداخلي أو الدولي، رغم أن هناك العديد من التشريعات والدساتير الوطنية والمعاهدات الدولية، التي أشارت إلى ظاهرة النزوح القسري بعبارة (التهجير القسري) للسكان لكنها في الوقت نفسه لم تشر إلى النازحين قسرياً داخل دولهم، نظراً لأهميتها من ناحية ولخطورة أبعادها من ناحية أخرى. وقد بلغ عدد النازحين العراقيين محلياً لحد تاريخ ٢٠١٦/٦/١ (٥٠٠٠٠٠٠) خمسة ملايين بحسب تقرير لجنة المهجرين النيابية في مجلس النواب العراقي.



طباعة رقمية متكاملة

العراق - فينوي

المجموعة الثقافية - خلف عمارة طيبة

muhammedyounes518@gmail.com

07507070150 - 07734552537

تصميم الغلاف: محمد العمري



للطباعة والنشر والتوزيع